

# تيسير العلام شرح عبدة الأحكام، أسلوب، منهج و مزايا

**SALAHUDDIN SAADAT**

Ph.D. Scholar in MY University Islamabad

Email: [saleemullah.masroor@gmail.com](mailto:saleemullah.masroor@gmail.com)



Saadat, Salahuddin,

## "تيسير العلام شرح عبدة الأحكام، أسلوب، منهج و مزايا"

Al-Raheeq International Research Journal Vol 4, Issue. 1  
(June 30, 2025). Pg. No: 01-26

**Journal**

Al-Raheeq International research  
Journal

**Journal**

<https://alraheeqirj.com>

**homepage**

**Publisher**

Al-Madni Research Centre

**License:**

Copyright c 2023 NC-SA 4.0

[www.alraheeqirj.com](http://www.alraheeqirj.com)

**Published online:**

2025-06-30

**ISSN No:**

**Print version:**

2959-7005

**Online version:**

2959-7013



## تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، أسلوب، منهج و مزايا

### **Abstract:**

One of the major branches of religion is commandments, which means the instructions and guidelines the Sharia has given to mankind. We spend our lives according to these commandments including the rituals of worships as well as the daily life instructions and guidelines. A part of the above-mentioned commands is mentioned in Holy Quran, while a large part consists of the sayings of Prophet Muhammad PBUH. Many scholars have compiled these sayings and collected them in book form. A famous book in this series has been compiled by the famous scholar of the sixth century, Sheikh Abdul Ghani al-Maqdisi, under the name Umada tul-Ahkam. The importance of this book can be gauged from the fact that scholars have written valuable commentaries on it. The most famous commentary at present is that of Sheikh Abdul Rahman Al-Bassam. Al-Bassam has presented the commentary on this book in a beautiful scholarly manner. The article

presents the style, methodology and the salient features of this commentary. It also describes the different perspectives of interpretations from these commandments by Sheikh Abdul Rehman Al Bassam.

**Key words:** Commandments, Quran, Hadith, Abdul Rehman Al Bassam, interpretations

### ترجمة المتأن

#### الاسم الكامل وتاريخ ولادته

هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدرمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين: حافظ للحديث، من العلماء برجاته. ولد في جماعيل (قرب نابلس)

عام ٥٤١هـ

رحلاته

وانتقل صغيراً إلى دمشق. ثم رحل إلى الإسكندرية وأصبهاً و مصر.

#### أشهر مؤلفاته

• الكمال في أسماء الرجال «ذكر فيه ما اشتملت عليه كتب الحديث الستة من الرجال، في

«مجلدين»

• الدرة المضية في السيرة النبوية

• المصباح «ثانية وأربعون جزءاً»

• عبدة الأحكام من كلام خير الأنام

• النصيحة في الأدعية الصحيحة

• أشراط الساعة " وغيرها

وفاته

توفي بمصر عام ٦٠٠<sup>١</sup>

ترجمة الشارح

نسبة

هو أبو عبد الرحمن الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد  
البسامر.

مولده

ولد في بلدة أسرته مدينة عنزة في القصيم عام ١٣٤٦هـ

أسرته

اشتهرت أسرة الشيخ في الثقافة والإطلاع على العلوم الشرعية والعلوم العربية، والأمور  
الاجتماعية والسياسية بسبب أسفارهم في الخارج، واحتقارهم بمثقفي تلك البلدان،  
واطلاعهم على أحوال الأمم والبلدان، فصار لهم إطلاع واسع.<sup>٢</sup>

مؤلفاته

• مجموعة محاضرات وبحوث ألقاها في مواسم رابطة العالم الإسلامي

• رسالة في مضار و مفاسد تقنيين الشرعية

<sup>1</sup> الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر - أيار /

<sup>2</sup> مایو ٢٠٠٢م أرشيف ملتقى أهل الحديث، بتصرف، ص35،<https://al-maktaba.org/book>

• **شرح على كشف الشبهات**

• **حاشية على عمدة الفقه**

• **تيسير العلام شرح عمدة الأحكام**

• **توضيح الأحكام شرح بلوغ المرام**

• **علماء نجد خلال ثمانية قرون**

• **القول الجلي في حكم زكاة الحلي**

• **الاختيارات الجلية في المسائل الخلافية**

وغيرها كثير من بين مطولات ورسائل انتفع بها الكثير.

وفاته

توفي الشيخ في صبح يوم الخميس الموافق 27/11/1423هـ إثر سكتة قلبية، وصُلي على

الشيخ في مسجد الحرم بمكة المكرمة بعد صلاة الجمعة.<sup>3</sup>

**نبذة مختصرة عن الكتاب**

**سبب تأليفه و مصدر نصوصه**

إن الشيخ عبد الغني المقدسي يوضح سبب تأليف كتابه مع بيان مصدر نصوصه قائلاً "إ

"فإن بعض إخواني سألني اختصار جبلاة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الإمامان أبو

عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج بن مسلم

القشيري النيسابوري؛ فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به."<sup>4</sup>"

<sup>3</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، *تيسير العلام شرح عمدة الأحكام*، دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط: الأولى 2009، ص: 11، 10.

<sup>4</sup> الخطيب، محمد عجاج بن محمد تميم، *لمحات في المكتبة والبحث والمصادر*، مؤسسة الرسالة، ط: التاسعة عشر 1422هـ - 2001م، ص: 195.

## أهم شروح الكتب

- عمدة الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد/ تحقيق أحمد شاكر
- النكث على العمدة في الأحكام للعلامة الزركشي / تحقيق نظر الفارياي
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام للعلامة ابن الملقن/ تحقيق عبد العزيز المشيقح
- العدة حاشية الصناعي على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد/ للعلامة الصناعي/ تحقيق محب الدين الخطيب و علي بن محمد الهندي
- خلاصة الكلام على عمدة الأحكام للشيخ فيصل آل مبارك
- تنبيه الأفهام شرح عمدة الأحكام للعلامة ابن عثيمين
- تيسير العلام شرح عمدة الأحكام للشيخ عبد الله البسام
- الإمام بشير شرح عمدة الأحكام للشيخ إسحاق عيل الانصارى
- خلاصة الكلام على عمدة الأحكام / كتب على غلافه قدم له وأخرج آياته خليل الميس
- نيل المرام بشرح عمدة الأحكام لحسين النوري وعلوي البالكى
- تأسيس الأحكام على ما صح عن خير الأنام بشرح أحاديث عمدة الأحكام لأحمد

النجي<sup>5</sup>

## عدد الكتب

عدد الكتب المتعلقة بالعبادات سبعة، وأربعة منها مشتملة على أركان الإسلام نحو الصلاة والزكاة والصيام والحج وأما عدد الكتب المتعلقة بالمعاملات أربعة عشر كتاباً.

<sup>5</sup> أرشيف ملتقى أهل الحديث، يتصرف، ص: 25، <https://al-maktaba.org/book>

## عدد الأبواب

قسم العبادات مشتمل على أربعة و سبعين باباً وأما قسم المعاملات يشتمل على ثلاثة و أربعين باباً.

## عدد الأحاديث

عدد الأحاديث بالمجموع أربعة مئة و عشرون حديثاً و كل ما تقدم من الأعداد وفق النسخة التي طبعتها دار الآثار للنشر والتوزيع القاهرة عام 1430هـ

## أسلوبه في شرح غرائب الحديث

### شرح المصطلحات في ضوء اللغة واصطلاح أهل الشرع

نحوذج من قسم الأحكام: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ويل للأعقاب من النار"<sup>6</sup>

قال المؤلف: "الويل" العذاب والهلاك. والويل: مصدر لا فعل له من لفظه، "الأعقاب" جمع "عقب" وهو مؤخر القدم، والمراد أصحابها، وأل" في «الأعقاب» للعهد.<sup>7</sup>

ويذكر في حديث "إنما الأعمايل بالنبيات"<sup>8</sup>

قال البيضاوي: "النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراها موفقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرراً هـ.

وشرع: العزم على فعل العبادة تقرباً إلى الله تعالى"<sup>9</sup>

## نحوذج من قسم المعاملات:

<sup>6</sup> القشيري، مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، باب رُجُوب غسل الزوجين بِكُمَايِهِما، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط: 1374هـ، ص: 215/1

<sup>7</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب الطهارة، ص: 18

<sup>8</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بُدْءُ الْوَحْيِ، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، 1414هـ - 1993م، ص: 3/1

<sup>9</sup> البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، عام النشر: 1433هـ، ص: 19/1

قال الشارح: البيوع: جمع للبيع. والبيع مصدر، والمصادر لا تجمع. لكن جمع للاحظة اختلاف أنواعه.

أما تعريفه شرعاً: فهو: "مبادلة مال بمال، لقصد التملك، بما يدل عليه من صيغ القول وال فعل"<sup>10</sup>

### الإفادة البلاغية

ويشير رحمة الله إلى الفائدة البلاغية أحياناً كما نجد في شرح حديث<sup>11</sup> إنما الأعمال بالنيات" كلامة [إنما] ، تفيد الحصر، فهو هنا قصر موصوف على صفة، وهو إثبات حكم الأعمال بالنيات، فهو في قوته [ما الأعمال إلا بالنيات] وينفي الحكم عما عداه<sup>12</sup> الإفادة اللغوية الزائدة:

وقد يزيد على المعنى اللغوي فائدة إضافية وأفضل مثالها في كتاب البيع كما قال "البيوع: جمع للبيع. والبيع مصدر، والمصادر لا تجمع. لكن جمع للاحظة اختلاف أنواعه."<sup>13</sup>

### أسلوبه في ذكر المعنى الإجمالي

#### الاختصار في الجمل

الكتاب المذكور منتق بجمل مختصرة كثيرة المعنى، ولذا قرر الكتاب كتاب منهجي في الصفوف الابتدائية والمرحلة الثانوية في المعاهد والجامعات، و اختيار النبودجين لتوضيح العنوان المذكور أعلاه.

<sup>10</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب البيوع، ص: 485

<sup>11</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بذء الوحي، ص: 3/1

<sup>12</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب الطهارة، ص: 15

<sup>13</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب البيوع، ص: 485

**نحوذج من قسم العبادات :** عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "أمر بلال أن يشفع

<sup>14</sup>الأذان ويوتر الإقامة"

ثم يوضح معناه بعبارة موجزة قائلاً:

"أمر النبي صلى الله عليه وسلم مؤذنه "بلا لا" أن يشفع الأذان لأنه لإعلام الغائبين. فيأتي

<sup>15</sup>بألفاظه مثنى"

**نحوذج من قسم المعاملات :** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: "نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن المزاينة"<sup>16</sup> يشرح المؤلف مصطلح "المزاينة" بقوله الموجز "نهى

النبي صلى الله عليه وسلم عن المزاينة، التي هي بيع المعلوم بالجهول من جنسه، لما في

هذا البيع من الضرر"<sup>17</sup>

**الاستشهاد من النصوص عند ذكر المعنى الإجمالي**

ويستشهد رحمة الله أحياناً من النصوص عند ذكر المعنى الإجمالي. ومن نماذجها

**نحوذج من قسم العبادات:** عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"<sup>18</sup>

<sup>14</sup> القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، باب الأمر بشع الأذان وإيتار الإقامة، ج 2، ص 3

<sup>15</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام بباب الأذان والإقامة، ص: 118

<sup>16</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: بَيْعُ الْمَزَابِنَةِ، وَهِيَ بَيْعُ الْقُرْبَى بِالْقُرْبَى، وَبَيْعُ الرَّبِيبِ بِالْكُرْبَى، وَبَيْعُ الْعَرَبِيَّا، ج: 2، ص: 763

<sup>17</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثرة، ص: 504

<sup>18</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: ؤخوب القراءة للإمام والمؤموم في الصَّلَوةِ كلها، ج 1، ص: 263

ثم يشتبه من نص آخر لتعزيز المسئلة المذكورة بقوله "ويؤكد نفي حقيقتها الشرعية ما أخرجه ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعاً وهو "لاتجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن".<sup>19</sup>

### نموذج من قسم المعاملات:

حديث حذيفة بن اليمان الذي نصه "ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صاحفها، فإنها لهم في الدنيا ولهم في الآخرة"<sup>20</sup> وذكر معه نصاً آخر الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه من أكل في آنية الذهب والفضة فقال صلى الله عليه وسلم: "إن الأكل فيها في الدنيا للكفار الذين تعجلوا طيباتهم في حياتهم الدنيا. واستبتعوا بها".<sup>21</sup>

### شرح الحديث في صورة الفقرات عند الحاجة إليها

إن المؤلف رحمة الله يشرح الحديث أحياناً بصورة الفقرات عند الحاجة إليها وذلك إما وجدت في الحديث أوامر متعددة أو نواهي مختلفة، وأفضل ما نجد من الأمثلة في الأحكام حديث أبي هريرة الذي يشتمل على طريقة الوضع.<sup>22</sup>

### أسلوبه في ذكر فوائد الحديث

#### الإيجاز في الجمل

<sup>19</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، باب القراءة في الصلاة، ص: 180

<sup>20</sup> القشيري، مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، باب تحرير استعمال إناء الذهب والفضة، ج: 6، ص: 137

<sup>21</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب اللباس، ص: 804

<sup>22</sup> أيضاً ص: 20

ومن أسلوبه رحمة الله عند ذكر فوائد الحديث الإيجاز في الجمل كما نرى في الأمثلة

التالية:

نماذج من قسم العبادات: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: "لولا أن أشقت على أمرتهم بالسوالك مع كل وضوء عند كل صلاة"<sup>23</sup>

ويذكر فوائد الحديث المذكورة أعلاه بعبارات موجزة كالتالية:

- استحباب السواك وفضله، الذي بلغ به درجة الواجبات في الثواب.
- تأكيد مشروعية السواك عند الوضوء والصلوة.
- فضل الوضوء والصلوة، المستعمل معهما السواك.
- إنه لم يمنع من، فرض السواك إلا مخافة المنشقة في القيام به.
- كمال شفقة النبي صلى الله عليه وسلم بأمته، وخوفه عليهم.

نماذج من قسم المعاملات: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: "إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة".<sup>25</sup>

ويليه يذكر فوائد النص بعبارات مختصرة كالتالية:

- ما يثبت في الرضاع من المحرمية، ومنها تحريره النكاح.
- أنه يثبت فيه مثل ما يثبت في النسب.
- فكل امرأة حرمت نسباً، حرمت من تماثلها رضاعاً.

<sup>23</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: ما يجُوز من اللُّو، 2645/6

<sup>24</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، باب السواك، ص: 48

<sup>25</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: تَعْدِيل كُمْ يَجُوزُ؟، 936/2

- **الذين تنشر فيهم المحرمية من أجل الرضاع، هم المرتضع وفروعه، أبناءه وبناته ونسائهم.**

أما أصوله، من أب، وأم، وآبائهم، فلا يدخلون في المحرمية.<sup>26</sup>

#### ذكر النصوص:

و من ميزة الكتاب أن المؤلف رحمة الله يذكر الفوائد المستنبطة من النص و يزيّنها من روايات أخرى التي توضح تلك المسألة المستخرجة.

نماذج من قسم العبادات: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل منه<sup>27</sup>

ثم قال " جاء في بعض روايات الحديث " ثم يغتسل منه " جاء في بعضها: " ثم يغتسل فيه " ومعناها مختلفان...<sup>28</sup>

نماذج من قسم المعاملات: عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج "<sup>29</sup>

وذكر في فوائد الحديث حديثاً يقيّد هذا العموم فقال " يقيّد عموم هذا الحديث بوجوب الوفاء بالشروط، بيشّل حديث [لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها]<sup>30</sup>

#### ذكر أقوال الأئمة:

أكثر الكتاب منمّق بأقوال السلف من المحدثين و الفقهاء و نختار نماذجين لتوضيح ذلك:

<sup>26</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب الرضاع، ص: 686

<sup>27</sup> القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ، 1/163، 1

<sup>28</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب الطهارة، ص: 24

<sup>29</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: الشُّرُوطُ فِي الْمُهْرَ عِنْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ، 2/970

<sup>30</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، باب الشروط في النكاح، ص: 626

### نحوذج من قسم العبادات: عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يعجبه التيمين في تعلمه وترجله وظهوره وفي شأنه كله".<sup>31</sup>

وذكر قول النووي رحيمه الله تحت عنوان "ما يؤخذ من الحديث" قال النووي: "قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليدين، في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحب فيه التيسير".<sup>32</sup>

### نحوذج من قسم المعاملات: عن عائشة رضي الله عنها: أنها سمعت رسول الله يقول: "تقطع

اليد في ربع دينار فصاعدا".<sup>33</sup>

وذكر في توضيح الحديث قول القاضي عياض فقال "قال القاضي عياض رحيمه الله: "صَانَ اللَّهُ الْأَمْوَالَ بِإِيْجَابِ الْقُطْعِ عَلَى السَّارِقِ، وَلَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ السُّرْقَةِ، كَالْخَتْلَاسِ، وَالْإِنْتَهَابِ، وَالْغَصْبِ، لَأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى السُّرْقَةِ....".<sup>34</sup>

### منهجه في اختلاف العلماء

#### ذكر أقوال الصحابة والتابعين في المسئلة

للكتاب منهج متباين في اختلاف العلماء لأن مؤلفه يذكر أقوال الصحابة والتابعين كي يستفيد من أقوال السلف رحيمهم الله..

### نحوذج من قسم العبادات: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل منه"<sup>35</sup>

<sup>31</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: التَّئُنُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ، 1/74.

<sup>32</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، كتاب الطهارة، ص: 34.

<sup>33</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: قُولَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوْا أَيْدِيهِمَا) / الماندة:

<sup>34</sup> 2492/6/38.

<sup>35</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، باب حد السرقة، ص: 731.

<sup>35</sup> القشيري، مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، باب اللَّهُيْ عن الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ، 1/162.

ثم يسرد أقوال الصحابة والتابعين في المسئلة المذكورة فيقول "فذهب أبو هريرة، وابن عباس، والحسن البصري، وابن المسيب والثوري، ودادود، ومالك والبخاري: إلى عدم

تنجسه. وقد سرد البخاري عدة أحاديث ردا على من قال إنه نجس"<sup>36</sup>

نحوذج من قسم المعاملات: عن أبي ثعلبة رضي الله عنه قال: "حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية".

ثم يذكر اختلاف الأئمة بقوله "وذهب الشافعي، وأحمد، والليث، وحياد، وأبو ثور، إلى

حلها. وروى عن ابن الزبير، والحسن، وابن سيرين، وعطاء، والأسود، وابن المبارك"<sup>38</sup>

### ذكر مواقف المذاهب المتبوعة

إن المؤلف رحمة الله يلقي الأضواء على اختلاف المذاهب المتبوعة بأسلوب رائع كما نجد في

"السطور الآتية في مسئلة حكم صلاة الجماعة"

- فذهبت طائفة من الحنفية والمالكية والشافعية: إلى أنها سنة مؤكدة.
- وذهب طائفة أخرى من هؤلاء إلى أنها فرض كفاية، إذا قام بها من يكفي، سقطت عن الباقين.
- وذهب الإمام أحمد وأتباعه، وأهل الحديث، إلى أنها فرض عين.
- وبالغت الظاهيرية، فذهبوا إلى أنها شرط لصحة الصلاة.

واختار هذا القول أبو الوفاء بن عقيل الحنفي، وشيخ الإسلام "ابن تيمية".<sup>39</sup>

### ذكر دلائل المدارس الفقهية

<sup>36</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب الطهارة، ص: 22

<sup>37</sup> القشيري، مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، باب تحرير أكمل لخ الخمر الإنسية، 6/ 63

<sup>38</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، كتاب الأطعمة، ص: 748

<sup>39</sup> أيضاً، باب فضل صلاة الجماعة ووجوبها، ص: 111

ويذكر المؤلف رحمة الله مستدلات المدارس الفقهية حيث يورد مواقفهم، ونلخص ذلك في النماذج التالية:

نماذج من قسم العبادات: عن عائشة قالت: كنت أغسل الجنابة من ثوب رسول الله صلى

الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه<sup>40</sup>

فذهبت الحنفية، والمالكية إلى نجاسته. مستدللين بأحاديث غسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنها هذا الحديث الذي معناه. وذهب الشافعي، وأحمد، وأهل الحديث، وابن حزرم، وشيخ الإسلام "ابن تيمية" وغيرهم من المحققين، إلى طهارته، مستدللين بأدلة كثيرة منها ما يأتي:

١ صحة أحاديث فرك عائشة المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابسا، بظفرها، فلو كان نجسا، لما كفى إلا الماء، كسائر النجاسات.

٢ أن المني هو أصل الإنسان ومعدنه، فلا ينبغي أن يكون أصله نجسا خبيثا، والله كرمه وطهره.

٣ لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسله والتحرز منه، كالبول.

٤ أجابوا عن أحاديث غسله، بأن الغسل لا يدل على النجاستة، كما أن غسل البخاط ونحوه، لا يدل على نجاسته.

والنظافة من النجاسات والمستقدرات، مطلوبة شرعاً.

فكيف لا يقر غسله صلى الله عليه وسلم<sup>41</sup>

<sup>40</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: غسل النبي وفركه، وغسل ما يصيب من المرأة، 91/1  
<sup>41</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، باب الغسل من الجنابة، ص: 70

نحوذج من قسم المعاملات: عن عائشة رضي الله عنها: أنها سمعت رسول الله يقول: "تقطع

<sup>42</sup> اليد في رباع دينار فصاعدا".

اختلف العلماء في قدر النصاب الذي تقطع فيه يد السارق.

**فذهب الظاهريه: إلى أنه في القليل والكثير، مستدلين بقول الله تعالى {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} وهي مطلقة في سرقة القليل والكثير.**

وبما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة قال صل الله عليه وسلم: "لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الجبل فتقطع يده".

**وذهب جمهور العلماء: إلى أنه لابد في القطع من نصاب السرقة مستدلين بالأحاديث الصحيحة في تحديد النصاب.**

**وأجابوا عن أدلة الظاهريه بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره، والحديث بيان لها.**

**وأما حديث البيضة والجبل، فالبراد بذلك بيان سخف وضعف عقل السارق وحساسته ودناءته، فإنه يخاطر بقطع يده للأشياء الحقيرة التافهة.**

### ايزاد مواقف المذهب الظاهري

و من أسلوب المؤلف رحمة الله أنه يقارن بين أقوال فقهاء المحدثين و مع ذلك يذكر في بعض الأبواب آراء المذهب الظاهري، ومن أمثلة ذلك موقفه في المسائل المذكورة:

<sup>42</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُلُوَا أَيْدِيهِمَا} / المائدة: 2492/6. وَفِي كُمْ يُتْقُطَعُ

<sup>43</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، باب حد السرقة، ص: 733.

**نحوذج من قسم العبادات:** عن أبي قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال: "لا يمسكن أحدكم ذكرة بيبينه وهو يبول، ولا يتمسح من  
الخلاء بيبينه، ولا يتنفس في الإناء".<sup>44</sup>

اختلف العلماء: هل النهي للتحرير، أو للكراهة؟

فذهب الظاهريية إلى التحرير، أخذوا بظاهر الحديث.<sup>45</sup>

**نحوذج من قسم المعاملات:** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "أن النبي صلى الله عليه

وسلم عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع".<sup>46</sup>

وذكر المؤلف رحمة الله الاختلاف الوارد في ضمن الحديث بما فيه موقف الظاهرية كما  
قال:

"ذهب الظاهريية، إلى أنها لا تجوز إلا في النخل خاصة، لورود الخبر فيها"<sup>47</sup>

### **ذكر المذهب الراجح بالدليل**

نفي المؤلف رحمة الله تأليفه بفقه السنة وأقوال الأئمة المتبوعين وعلماء السلف و معه  
يشير إلى القول الراجح حسب الدليل كما نجد في السطور الآتية:

**نحوذج من قسم العبادات:** حديث عائشة أم المؤمنين: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

أتي بصبي، فبأى على ثوبه فدعى بياء فأتبعه إياه".<sup>48</sup>

ثم عنون المصنف بأختلاف العلماء وذكر تحرته الخلاف مع القول الراجح بعبارة تالية:

<sup>44</sup> القشيري، مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الْتَّهِيِّ عنِ الْإِسْتِئْجَاءِ بِالْبَيْنِ، 1/225

<sup>45</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، باب دخول الخلاء و  
الاستطابة، ص: 43

<sup>46</sup> القشيري، مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، كتاب المسافة، باب الْمُسَافَةِ وَالْمُعَامَلَةِ بِجُزِءٍ مِّنَ التَّنَرِ وَالرَّزْعِ، 3/1186

<sup>47</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام،

<sup>48</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، 1/89

"يرى طائفة من العلماء أن الذكر والأنثى سواء في الاكتفاء بالنضح. قياساً للأنثى على الذكر.

وتري طائفة أخرى: أنهما سواء في وجوب الغسل وعدم الاكتفاء بالنضح. وكلما الطائفتين لم تستندا إلى دليل. و"النضح" للذكر و"الغسل" للأنثى، هو الذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة وهو مذهب الأئمة الشافعي وأحمد وإسحاق وأوزاعي وابن حزم وابن تيمية وابن القيم واختاره شيخنا السعدي وكثير من المحققين.<sup>49</sup>"

### **أبرز مزايا الكتاب**

إن تيسير العلام من أهم الكتب المبتداولة في فقه السنة وللكتاب مزاياً فريدة تميزها من تأليفات أخرى، وتذكر هنا من أهم مزاياه ضمن العناوين الآتية:

#### **ذكر فوائد الحديث بعبارات شتى**

يشير المؤلف رحمة الله إلى فوائد الحديث بعبارات متنوعة حسب السياق فيعبر لذكر فوائد الحديث بقول "ما يؤخذ من الحديث" هذا إذا مضى حديثاً واحداً<sup>50</sup> ويكتب أحياناً "ما يأخذ من الحديثين" و ذلك عند ذكر حديثين في مسألة واحدة<sup>51</sup> و يغير تعبيه أحياناً بقوله "ما يستفاد من هذا الحديث"<sup>52</sup> وقد يذكر "ما يستفاد من هذه الأحاديث الثلاثة" هذا إن تقدمت في المسألة ثلاثة أحاديث<sup>53</sup>

#### **الاستفادة من أقوال الأئمة المعروفيين في المسائل الفقهية**

<sup>49</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، ص: 58

<sup>50</sup> أيضاً، ص: 115

<sup>51</sup> أيضاً، ص: 147

<sup>52</sup> أيضاً، ص: 561

<sup>53</sup> أيضاً، ص: 783

**استفاد المؤلف من أقوال الأئمة المعروفين في المسائل الفقهية وأعني من هذا غير أئمة المذاهب الفقهية و منهم**

ابن حجر، ابن رشد، ابن دقيق العيد، ابن عبد البر، خطأي، الصناعي، القاضي عياض، ابن القيم، عبد الرحمن السعدي، ابن عقيل، ابن رجب، الشوكاني، ابن قدامة، الترمذى، النووي، شيخ الإسلام ابن تيمية، الشيخ تقي الدين رحمهم الله جميعاً.

**الكلام على السنن عند الحاجة إليه**

ويذكر المؤلف رحمه الله الكلام على السنن بعض الأحيان و نكتفي بنموذجين لتوضيح العنوان:

**نحوذج من قسم العبادات في مسألة المسح على الخفين: قال المؤلف رحمه الله "شذت الشيعه في إنكار المسح على الخفين. وروى أيضاً عن "مالك" وبعض الصحابة. لكن قال شيخ الإسلام "ابن تيمية": إن الرواية عنهم بإنكارهم ضعيفة**<sup>54</sup>.

**نحوذج من قسم المعاملات: "مارواه الطحاوي، وابن حزمر عن جابر قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال)**<sup>55</sup>.

قال المؤلف رحمه الله " وأما الحديث الذي رواه الطحاوي، ففيه عكرمة بن عامر عن يحيى ابن أبي كثير. قال الطحاوي: وأهل الحديث يضعفونه. قال ابن حجر: لاسيما في يحيى بن أبي كثير. وقال يحيى بن سعيد القطان: أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير، ضعيفة. وقال البخاري: حديثه عن يحيى، مضطرب وكلام أئمة الحديث فيه كثير. وأما الحديث المنسوب إلى خالد

<sup>54</sup> أيضاً، ص: 52

<sup>55</sup> القشيري، مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يُؤكل من الحيوان، باب: في أكل لحوم الخيل، 1541/3

بن الوليد، فقد قال العلماء: إنه شاذ منكر، لأن في سياقه أنه شهد خيبر، وهو خطأ، فإنه لم يسلم إلا بعدها.<sup>56</sup>

### ذكر أقوال العلماء بقول مبهم ك "قال العلماء"

و من أسلوبه رحمة الله أنه يذكر آراء أهل العلم بقول مبهم فيكتفي بقول "قال العلماء"<sup>57</sup> أو "ذهب بعض العلماء"<sup>58</sup>

ومثال ذلك في جواز لبس خاتم الحديد: "قال بعض العلماء: لا دلالة بحديث الكتاب على جواز لبس خاتم الحديد، لأنه لا يلزم من جواز الاتخاذ جواز اللبس، وقد جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد"<sup>59</sup>

### ذكر الفوائد الرائدة

ويستنبط المؤلف رحمة الله من الأحاديث أحكامات وفوائد وإضافة إلى ذلك يذكر فوائد زائدة ويعنون لها عناوين بعبارات ماتمس الحاجة إليها نحو "فائدة" أو "فائدة أخرى" أو "فائدة تان"

### ذكر أحكام الحديث

و في بعض مواضع الكتاب يستخرج المؤلف رحمة الله أحكامات شرعية بعنوان "أحكام الحديث"

نحو ذلك: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه، يومئذ برأسه، وكان ابن عمر يفعله.<sup>60</sup>

<sup>56</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، ص: 785

<sup>57</sup> أيضاً، ص: 96

<sup>58</sup> أيضاً، ص: 509

<sup>59</sup> أيضاً، ص: 650

ثم عنون المؤلف بـ "أحكام الحديث" وذكر تحته أحكامات تالية:

- ١ جواز صلاة التأفلة في السفر على الراحلة و فعل ابن عمر له أقوى من مجرد الرواية.
- ٢ ذهب الإمام أحمد وأبو ثور إلى استقبال القبلة حال ابتداء الصلاة، وذلك لحديث أنس من أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يتبع في السفر استقبال بناقتة القبلة، ثم صلى حيث وجهه ركابه و ظاهر الحديث العبروم.
- ٣ عدم جواز الغريضة على الراحلة بلا ضرورة. قال العلما: لئلا يفوته الاستقبال، فإنه يفوته ذلك وهو راكب.
- أما عند الضرورة من خوف أو سيل، فيصح، كما صحت به الأحاديث.
- ٤ أن الإيماء هنا، يقوم مقام الركوع والسجود.
- ٥ أن قبلة المتنفل على الراحلة، هي الوجهة التي هو متوجه إليها<sup>٦١</sup>.

### ذكر خلاصة الكتاب

و من ميزة الكتاب أن المؤلف رحبه الله يلخص الباب الكامل في أسطر عديدة و من أحسن الأمثلة ما وجدناه في "كتاب الصلاة" حيث يلخص كتاب الصلاة:

"الصلاحة في اللغة الدعاء. قال القاضي عياض: هو قول أكثر أهل العربية والفقهاء. وتسبيحة الدعاء صلاة معروفة في كلام العرب. والعلاقة بين الدعاء والصلاحة الجزئية. فإن الدعاء جزء من الصلاة، لأنها قد اشتغلت عليه. وفي الشرع: "أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير ومحتملة بالتسليم مع النية". والصلوات الخمس أحد أركان الإسلام الخمسة، بل أعظمها بعد الشهادتين. وثبوتها بالكتاب والسنن والإجماع، فمن جحدها فقد كفر. وفي

<sup>60</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: ما جاء في التقصير، وكم حتى يقصر، باب: من تطوع في

السفر، في غير نية الصلوات وقبلها، 373/1

<sup>61</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، ص: 126

مشروعاتها من الفوائد ما يفوت الحصر من الوجهة الدينية والدنوية، والصحية، والاجتماعية، والسياسية والنظامية. ولو ذهب الكاتب يعدها عدا، لطال عليه الكلام. والله سبحانه وتعالى أحكم الحاكفين، حين فرضها، فبقياً منها قيام الدنيا والآخرة. ولها فروض، وشروط، ومكملات، كما أن لها مبطلات ومنقصات<sup>62</sup>.

### **ذكر خلاصة الباب**

وذكرنا في السطور المتقدمة أنه رحيم الله يذكر خلاصة الكتاب أو يلخص الباب أحياناً بعبارات سهلة كما عنون بـ"باب المسح على الخفين" ثم ذكر تحته خلاصة الباب كاتباً هذا الباب يذكر فيه شيء من أدلة مشروعية المسح على الخفين، لأن المسح عليهما بدل غسلهما، فهو الطهارة الشرعية المجمع عليها بين المعتبرين من علماء المسلمين، لذا تواتر فيها من النصوص الشرعية الصحيحة الواضحة، والله الحمد. ولا يعتبر شذوذ بعض الطوائف في عدم شرعيتها والأخذ بأحاديثها لردهم النصوص الصحيحة الصرحة المبتوترة، والمسح على الخفين من الرخص التي يحب الله أن تؤتي، ومن تسهيلات هذه

<sup>63</sup> الشرعية السمحة

### **ذكر القواعد الفقهية**

وقد يستفيد المؤلف رحيم الله من القواعد الفقهية المعروفة عند استنباط الأحكام الشرعية من النصوص، ومن أمثلة ذلك في

<sup>62</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، ص: 86  
<sup>63</sup> ايضاً، ص: 52

قسم العبادات: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لولا أن

أشق على أمتي لأمرتهم بالسوالك مع كل وضوء عند كل صلاة<sup>64</sup>"

وذكر المؤلف في فوائد الحديث قاعدة فقهية مشهورة فقال "أن درء المفاسد، مقدم على جلب المصالح.

وهذه قاعدة عظيمة نافعة جداً. فإن الشارع الحكيم، ترك فرض السواك، على الأمة مع ما فيه من المصالح العظيمة، خشية أن يفرضه الله عليهم فلا يقوموا به فيحصل عليهم فساد كبير، بتترك الواجبات الشرعية.<sup>65</sup>"

### الأضواء على الفقه الواقع

ومن أسلوب صاحب التأليف أنه قد يلقي الأضواء على الفقه الواقع ويزكر المستجدات من المسائل عند الحاجة. كما يذكر أحد قرار مجلس كبار العلماء في مسئلة الحج:

"جاء في قرار مجلس كبار العلماء رقم ٥٧٣٠ تاریخ ٢١/١٠/١٣٩٩ هـ وهو ما خلاصته: بعث الشیخ عبد الله بن زید آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بقطر إلى الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود رسالة تتضمن جواز جعل جدة ميقاتاً لركاب الطائرات الجوية والسفن البحرية. وقد أحيلت إلى المجلس فاستعرض تلك الفتوى وأصدر ما يلي: أن المجلس بعد دراسة الأمور التي وردت في الرسالة يرى أن المسوغات التي استند إليها مردودة بالنصوص الشرعية وإجماع سلف الأمة وأنه بعد الرجوع إلى الأدلة وما ذكر أهل العلم عن المواقف المكانية ومناقشة الموضوع من جميع جوانبه فإن المجلس يقرر بالإجماع ما يلي:

<sup>64</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: السواك ينزم الجمعة، كتاب الجمعة، 1/333

<sup>65</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، ص: 48

أولاً: أن الفتوى الصادرة من فضيلة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بقطر الخاصة بجواز جعل جدة ميقاتاً لركاب الطائرات الجوية والسفن البحرية فتوى باطلة لعدم استنادها إلى نص من كتاب الله أو سنة رسوله وإنجح سلف الأمة ولم يسبقها أحد من علماء المسلمين الذين يعتد بأقوالهم.

ثانياً: لا يجوز لمن مر بميقات من المواقت المكانية أو حاذى واحداً منها جواً أو بحراً أن يتجاوزه من غير إحرام كما تشهد لذلك الأدلة وكما قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى هذا وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد. اهـ الخلاصة من القرار وبهذا انتهى بحثي عن المواقت المكانية وهو بحث قل أن تجده في غير هذا الكتاب لأنه كتب عن مشاهدة وتطبيق وتحديد على الطبيعة وسائل الله تعالى التوفيق والعصمة وهو حسبنا ونعم الوكيل.<sup>66</sup>

### بيان حكمية التشريع

نماذج من قسم العبادات: عن أبي أيوب الأنباري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغايط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا"<sup>67</sup>

<sup>66</sup> أيضاً، ص: 385

<sup>67</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب: قبّلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ، وَالْمَشْرِقِ، أبواب القبلة، 154/1.

وذكر في فوائد الحكمة ذلك قائلًا "الحكمة في ذلك تعظيم الكعبة المشرفة واحترامها. فقد جاء في حديث مرفوع "إذا أتي أحدكم البراز فليكرم قبلة الله عز وجل ولا يستقبل <sup>68</sup> القبلة"

نماذج من قسم المعاملات: عنون المؤلف رحمة الله في كتاب القصاص عنواناً كلاماته "حكمة التشريعية" ثم قال "حكمة متجلية في هذه الآية الكريمة البليغة {ولكم في القصاص حياة} قال الشوكاني: (أي لكم في هذا الحكم الذي شرعه الله لكم حياة). وذلك لأن الرجل إذا علم أنه يقتل قصاصاً إذا قتل آخر، كف عن القتل وانزجر عن التسرع إليه، والوقوع فيه، فيكون ذلك بمنزلة الحياة للنفوس الإنسانية. ولذا نوع من البلاغة بلية، و الجنس من الفصاحة رفيع، فإنه جعل القصاص الذي هو موت حياة باعتبار ما يؤول إليه من ارتداع الناس عن قتل بعضهم بعضاً، إبقاء على أنفسهم، واستدامة لحياتهم. ولهذا نجد كثرة القتل: الجرائم عند الأمم التي زعمت المدنية، فحكت بالقوانين الوضعية، فلم تجاز الجاني بما يستحق، بل حكت بالسجن تبدينا ورحمة الله" <sup>69</sup>

الاكتفاء بذكر الكتاب دون الباب

وقد يكتفي المؤلف رحمة الله بذكر الكتاب دون التبويب كما فعل ذلك في "كتاب اللباس" و <sup>70</sup> أورد تحته حديثين

الاستفادة من آراء فقهية للشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمة الله

<sup>68</sup> البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، تيسير العلام شرح عدة الأحكام، ص: 40

<sup>69</sup> أيضاً ص: 699

<sup>70</sup> أيضاً، كتاب اللباس، ص: 804

ويستفيد المؤلف رحمة الله من أقوال شيخه عبد الرحمن السعدي رحمة الله و من أمثلة ذلك نقل رأيه في كتاب التعزير فيقول "وقال شيخنا (عبد الرحمن بن سعدي) رحمة الله تعالى: و (الصحيح جواز الزيادة في التعزير على عشر جلدات بحسب المصلحة والزجر)"<sup>71</sup> و مثاله في مسئلة مجاوزة حد المفروض في غسلأعضاء الوضوء حيث يذكر رأي شيخه قائلًا "وذهب مالك ورواية عن أبى حميد، إلى عدم استحباب مجاوزة محل الفرض، واختاره شيخ الإسلام "ابن تيمية"، و "ابن القيم"، وشيخنا عبد الرحمن بن ناصر السعدي"<sup>72</sup>

### بيان التوفيق بين الحديثين

إذا لاحظ المؤلف رحمة الله حاجة إلى بيان التوفيق بين الحديثين ظاهرهما التعارض فيبيين ذلك كما نرى في حكم مسئلة وقت صلاة الظهر، هل هي في شدة الحر أو في وقت البرد حيث ذكر كليهما في حديثين مختلفين متعارضين فذكر في شرحهما:

"ظاهر هذين الحديثين المتقدمين التعارض، ولذا حاول العلماء التوفيق بينهما، وأحسن ما قيل في ذلك، ما ذهب إليه الجمهور أن الأفضل في شدة الحر الإبراد كما في حديث أنس: أنهم كانوا يبردون بالصلوة، ولكن حرارة الأرض باقية لأن برداها يتأخر في شدة الحر كثيراً فيحتاجون إلى السجود على حائل، وليس المراد بالإبراد المطلوب، أن تبرد الأرض، بل المراد أن تنكسر حرارة الشمس، وتبرد الأجسام"<sup>73</sup>

### النتائج الم拙لة

<sup>71</sup> أيضاً، باب الحدود، كتاب التعزير، ص: 747

<sup>72</sup> أيضاً، النية وأحكامها، كتاب الطهارة، ص: 35

<sup>73</sup> أيضاً، باب الإبراد في الظهر من شدة الحر، كتاب الصلاة، 2، ص: 207

1. "تيسير العلام شرح عمدة الأحكام" مؤلف قيم لاختصار جملة أحاديث الأحكام مما اتفق عليها الإمامان البخاري والسلمة رحمهما الله ..
2. موضوع الكتاب "فقه السنة على فهم السلف الصالح".
3. في الكتاب فرص قيمة لمعرفة خلفيّة الاختلاف للأئمّة المتبوعين.
4. وقد ركز المؤلف رحمة الله على جمل موجزة عند بيان فوائد الحديث ليفهم الدارس البتديئي.
5. يذكر المؤلف النقاش الوارد بين الفقهاء كما يذكر آرائهم في المسائل الفقهية
6. إدارج المؤلف مسئلة فقهية مما يذكر معها دليلاً حيث يرها.
7. أكثر ما استفاد المؤلف رحمة الله في تأليفه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في المسائل الفقهية.



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International \(CC BY-NC-SA 4.0\)](#)